العدد (4079) السنة الخامسة عشرة - الثلاثاء (5) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

أرجأ قانوني الانتخابات المحليّة والتشريعيّة إلى مطلع العام المقبل

مجلس النوّاب يدرس 3 تعديلات بينها زيادة عدد مقاعده

□ بغداد / محمد صباح

لافتات لمرشحي كتل سياسية في انتخابات سابقة

يدرس مجلس النواب تعديلات كتله على قانون انتخاباتـه، من بينها زيادة عدد مقاعده إلى ٣٩٠ مقعدا.

ويستند أصحاب هذا المقترح الى ارتفاع عدد نفوس العراق لـ ٣٩ مليون نسمة، وفقا لإحصائية وزارة التخطيط.

ويلزم الدستور العراقي، في المادة ٤٩، ان يكون هناك نائب واحد عن كل كل مئة ألف نسمة.

ويدور جدل بين المشرعين، حول تفسير هذه المادة الدستورية، فيما إذا كانت تشير الى الناخبين أم مجموع المواطنين. ويتجه البرلمان الى تقليص عدد مقاعده استنادا الى التفسير الاول.

وأنهى مجلس النواب، يوم الاحد، فصله التشريعي مؤجلاً استكمال تشريع قانوني الانتخابات المحلية والبرلمانية الى مطلع العام المقبل.

وكانت مفوضية الانتخابات قد رهنت التزامها بمواعيد إجراء الانتخابات بالتزام البرلمان بتشريع قوانين الموازنة وانتخابات مجلس المحافظات ومجلس النواب قبل نهاية كانون الاول الجاري.

ويقول سوران إسماعيل، رئيس لجنة الأقاليم والمحافظات البرلمانية، في تصريح لـ(المدى)، إنّ"هناك خلافات تحول دون إقرار قانون انتخابات مجالس المحافظات".

وأوضح سوران إسماعيل أنّ"الخلافات تتعلق بانتخابات محافظة كركوك التي عاقت تمرير القانون وتأخيره حتى اللحظة". وأشار إلى أن"البرلمان منح مكونات كركوك مزيداً من الوقت للتوصل إلى اتفاق بخصوص هذه النقاط الخلافية".

وأضاف رئيس لجنة الأقاليم والمحافظات"هناك محادثات بين مكونات كركوك لم ترتق إلى المستوى المطلوب". لافتاً الى أن"النقطة الخلافية الجوهرية تتمثل في الجهة التي تحدد مصير المحافظة هل هي مجلس المحافظة أم البرلمان".

وتحولت خلافات مكونات كركوك الى عقدة منعت مجلس النواب من استكمال التصويت على ما تبقى من مواد قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية. ولم يتبق من مشروع القانون سوى بندين متعلقين بوضع المحافظة التي لم تشهد انتخابات محلية منذ ٢٠٠٥.

ووضع قانون الانتخابات المحلية الساري، في المادة (٣٧ / أولا)، خارطة لإجراء الانتخابات في كركوك تتضمن بضعة اشتراطات:

أ/ مراجعة وتدقيق البيانات والسجلات كافة، المتعلقة بالوضع السكاني للمحافظة بما في ذلك سجل الناخبين.

ب/ تحديد آلية لتقاسم المناصب العليا في المحافظة باستثناء المناصب الاتحادية بما يضمن تمثيل جميع مكونات المحافظة.

ج/ يبقى وضع محافظة كركوك على ما هو عليه حالياً لحين بتّ مجلس النواب بوضع المحافظة مستقبلا.

ويقول النائب الكردي إن"المكونين التركماني والعربي في كركوك يصران بقوة على أن يكون لكركوك قانون خاص لدورة واحدة"، مشيرا الى أن"المكون الكردي يطالب بإقرار المشروع الحكومي لكن مع إجراء تعديل عليه يسمح بتقرير مصير كركوك من قبل مجلس المحافظة".

ويؤكد رئيس لجنة الأقاليم أن"هذه الخلافات أخرت إقرار قانون الانتخابات لأكثر من أربعة"، متوقعاً"تحرك للأمم المتحدة والإدارة الأمريكية لحل كل هذه الخلافات حول القانون".

في موازاة ذلك ناقش مجلس النواب، في جلساته الاخيرة، قانون انتخابات مجلس النواب النافذ، وبحث إمكانية تعديل بعض بنوده وتمت إحالته الى اللجنة القانونية.

وفي هذا السياق، يقول سوران إسماعيل إنّ"البرلمان قدم مقترحاً لتعديل قانون انتخابات مجلس النواب النافذ لسنة ٢٠١٣، وأجرى عليه تعديلين فقط، الأول يخفض شرط العمر من ٣٠ سنة إلى ٢٨ سنة، والثاني يغير شرط الشهادة من بكالوريوس إلى إعدادية".

وتابع النائب الكردي"هناك جهات وأطراف طالبت وزارة التخطيط بإحصائية محدّثة عن التعداد الاخير لنفوس العراق"، مشيرا الى أن"التخطيط أكدت ارتفاع عدد سكان العراق إلى ٣٩ مليون نسمة خلال العام الحالي".

ويقول سوران إسماعيل إنه"في حال ارتفاع عدد نفوس العراق، فإن ذلك يتطلب زيادة عدد المقاعد البرلمانية وفقا للدستور ولقانون الانتخابات اللذين ينصان على أنّ لكل مئة الف نسمة مقعداً في البرلمان". وأشار الى"وجود مقترحات لزيادة مقاعد البرلمان إلى ٣٩٠ مقعداً استناداً لهذه الإحصائية".

وكانت اللجنة القانونية البرلمانية قد استبعدت، في تصريح لـ(المدى) الشهر الماضي، إمكانية إكمال تشريع قانوني انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات قبل نهاية العام الجاري. وتحدثت عن إجماع على عدم الالتزام بموعد الانتخابات.

وكان مجلس الوزراء قد حدد، في تشرين الأول الماضي، موعد الانتخابات البرلمانية في منتصف أيار المقبل. وأكد التزامه بتوفير الأجواء الآمنة واللازمة لإجراء الانتخابات، وإعادة النازحين الى مناطقهم وأن يكون التصويت إلكترونيًا.

وعلى الصعيد ذاته، يؤكد النائب كامل الزيدي، عضو اللجنة القانونية، ان"المقترحات المقدمة على قانون انتخابات مجلس النواب ركزت على شرطي العمر والشهادة الدراسية للمرشح". كاشفا عن"وجود تحفظات لتحديد شهادة المرشح بالبكالوريوس، ومطالبات باعتماد شهادة الإعدادية في الانتخابات المقبلة".

وأضاف الزيدي، في تصريح لـ(المدى)، ان"قضية العمر ستحدد بين ٢٨ - ٣٠ سنة للمرشح"، مشيراً الى"مقترحات بتقليص عدد مقاعد مجلس النواب في الدورة البرلمانية المقبلة".

ويرى عضو اللجنة القانونية أن"مجلس النواب يتجه إلى تقليص عدد مقاعده وليس زيادتها"، مؤكداً"وجود مقترحات أيضا قدمت من قبل بعض النواب لتقليص مقاعد البرلمان".

ويضيف الزيدي"هناك نواب تحدثوا عن زيادة عدد مقاعد البرلمان من ٢٧٥ مقعداً إلى ٣٢٨ مقعداً استناداً إلى النمو السكاني"، واستدرك بالقول"لكن الطرح الموجود تقليص المقاعد". وأكد أن المقترحات ستتم دراستها في اللجان البرلمانية المختصة.

العبادي يطالب بتوزيع عادل للثروات والمناصب

□ بغداد / المدى

أكد رئيس الوزراء حيدر العبادي، أمس الإثنين، أن العراق يواجه تحديات جديدة تتثمل في القضاء على الفساد، وشدد على ضرورة استئصال داعشٍ فكرياً عقب الانتصار المتحقق عليه عسكرياً. وطالب بضرورة وجود توزيع عادل"للثروات والمناصب".

وقال العبادي، خلال كلمته في احتفالية أقامتها نقابة المعلمين العراقيين، في بغداد امس،"إننا نواجه مجموعة من التحديات ومنها إلغاء الآخر عبر الفكر المتطرف والارهابي، ومن المهم جدا القضاء على هذا الفكر". واضاف"نجحنا بقواتنا البطلة في الانتصار على الارهاب عسكريا وتحرير أراضينا، ويجب العمل على استئصال فكره المنحرف".

واستدرك رئيس الوزراء بالقول ان"التحدي الآخر يتمثل بتحدي الفساد الذي يحاول ان يسرق الامل من شبابنا". وأردف بالقول"من المعيب استغلال السلطة من اجل الفساد، وان تمتد اليد للمال العام". وأكد"أهمية ان تكون هناك ثقافة مجتمعية تتمثل برفض الفساد".

القضاء يؤجّل دعوى هيئة النزاهة ضدّ رئيس البرلمان

□ بغداد / المدى

أرجأت المحكمة الاتحادية، أمس، النظر في الدعوى التي أقامها رئيس هيئة النزاهة حسن الياسري بطلب الحكم بعدم دستورية تعيين مدعٍ عام في مراكز الوزارات.

وقال المتحدث باسم المحكمة أياس الساموك، في بيان تلقت (المدى)نسخة منه أمس، إن"الجلسة شهدت دعوى أقامها رئيس هيئة النزاهة حسن الياسري، إضافة لوظيفته على رئيس مجلس النواب، إضافة لوظيفته، بطلب الحكم بعدم دستورية نص البنود (الثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر) من المادة (٥) من قانون الادعاء العام رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٧ المتعلقة بتعيين مدعٍ عام في مراكز الوزارات بداعي مخالفتها المادة (١٠٢) من الدستور".

وينص البند الثاني عشر/المادة ٥: على ان التحقيق في جرائم الفساد المالي والإداري وجميع الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ (المعدل) طبقا لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل والقوانين الجزائية المكملة له،على أن تحال الدعوى خلال ٢٤ ساعة من تاريخ توقيف المتهم الى قاضي التحقيق.

فيما ينص البند ثالث عشر/ المادة ٥: على ان تستحدث دائرة في رئاسة الادعاء العام تسمى دائرة المدعي العام الاداري والمالي وقضايا المال العام يديرها مدعٍ عام لا تقل خدمته عن (١٥) سنة تتولى الاشراف على مكاتب الادعاء العام المالي والاداري في دوائر الدولة.

كما ينص البند الرابع عشر/ المادة ٥: على ان يؤسس مكتب الادعاء العام المالي والاداري في الوزارات والهيئات المستقلة يمارس اختصاصه طبقاً لأحكام الفقرة الحادية عشرة من هذه المادة.

وأوضح المتحدث باسم المحكمة الاتحادية أن"الياسري ادعى أن المادة المطعون بعدم دستوريتها تعرقل عمليات التحقيق في قضايا الفساد المالي والاداري، التي تقوم بها الهيئة حيث أن ذلك الاختصاص يخص هيئة النزاهة وليس أعضاء الادعاء العام، وقد أدخل رئيس الادعاء العام، شخصاً ثالثاً في الدعوى للوقوف منه على ما يلزم لحسمها".

وأكد الساموك أن"المحكمة الاتحادية قررت تأجيل النظر في الدعوى إلى يوم ٢٢ من شهر كانون الثاني المقبل بالاستماع إلى أقوال رئيس الادعاء العام".

إلى ذلك، قالت المحكمة الاتحادية إنها"أجلت في جلستها المنعقدة دعوى محمد ماشي الطائي، المتضمنة الطعن بقرار مجلس النواب بإلغاء عضويته إلى يوم ٢٢ من كانون الثاني المقبل".

وأضافت"ستتم مفاتحة وزارة الخارجية لمعرفة موقف المدعي القانوني من الاتهامات الموجهة إليه من السلطات في دولة الإمارات العربية".

يشار إلى أن مجلس النواب صوت، في ٢٥ أيار الماضي، على إقالة النائب محمد الطائي لتجاوز غياباته الحد المسموح به.

وكان الطائي قد اعتقل في دولة الإمارات بقضايا تتعلق بالأموال ومنح صكوك من دون رصيد لأحد الاشخاص. ويحمل الطائي الجنسية السويدية، الامر الذي تسبب بتقييد جهود الخارجية العراقية في الدفاع عنه.

وفي السياق ذاته، أبطلت المحكمة الاتحادية دعوة تقدم بها وزير المالية للطعن ببعض فقرات قانون مؤسسة السجناء.

نائب يقترح الاقتراع للفرد بدلاً من القائمة

الجبوري: إجراء الانتخابات في موعدها يتطلّبُ توفير مستلزماتها

□ بغداد / المدى

طالب رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، أمس الإثنين، بتوفير مستلزمات الانتخابات لمن يريد إجراءها في موعدها المحدد

وكان رئيس الوزراء حيدر العبادي قد أعلن، في (١٨ تشرين الثاني الماضي، أن الانتخابات ستجري في موعدها الدستوري.

وقال مكتب الجبوري، خلال كلمة له في احتفالية بمناسبة المولد النبوي في بغداد، إن"ما يلف الوضع العراقي من قضايا عالقة ومؤجلة يمكن حلها بالحوار الذي ندعو اليه ونتشبث به كوسيلة لإنهاء المشاكل كافة".

وأكد رئيس البرلمان انه"مع احترام التوقيتات اللازمة لتحقيق العملية الديمقراطية ومنها الانتخابات، إلا أن من يريد أن تجري في وقتها عليه أن يحقق مستلزماتها كافة".

وشدد الجبوري على أن"عودة النازحين ضمن توقيتات زمنية محددة وإعمار المناطق المحررة هي أحد أهم عوامل الاستقرار وإنجاح العملية الديمقراطية".

في غضون ذلك، قدم النائب المستقل عبدالهادي الحكيم حزمة مقترحات، هي الثانية من نوعها، على قانون الانتخابات البرلمانية.

وقال الحكيم، في بيان اطلعت عليه (المدى) أمس،"هناك ثلاث نسخ لمشروع قانون الانتخابات الاول أرسلته رئاسة الجمهورية، والثاني بعثه مجلس الوزراء، والاخير أنا قدمته الى رئاسة البرلمان".

وكان النائب المستقل قد قدم، في نهاية نيسان الماضي، ١٥ مقترحاً تخص قانون انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٨، من بينها أن يتضمن البرنامج الانتخابي للقوائم المرشحة ما لا يزيد على ٧ وعود انتخابية محددة، قابلة للتنفيذ خلال الدورة الانتخابية.

وقال النائب المقرب من اوساط المرجعية العليا إن"الانتقال تدريجيا من نظام (القائمة النسبية المفتوحة) الى (النظام الفردي) يضمن فوز الحائز أعلى الاصوات في الدائرة الانتخابية، ثم الثاني الذي يليه في عدد الأصوات، وهكذا. هذا من جهة، وأن لا يفوز مرشح بأصوات غيره من جهة أخرى".

واعتبر النائب المستقل عن التحالف الوطني أن"فوز أعلى المرشحين أصواتا فالأعلى الذي يليه وهكذا، هو النظام الانتخابي الأكثر عدالة وإنصافاً، والأقرب الى رغبة المواطنين، رغم معارضة الكتل الكبيرة له، وذلك بأن يحدد مجلس النواب نسبة لكل من النظامين (الفردي، والقائمة النسبية المفتوحة) من عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية الواحدة من خلال التصويت على عدة نسب محددة (خلافاً لمشروع قانون رئاسة الجمهورية الذي حدد النسبة بـ (٥٠٪) و(خلافا لمشروع قانون رئاسة مجلس الوزراء المقتصر على القائمة النسبية المفتوحة)". وتابع"شيئا فشيئا تكتشف الكتل والمواطنون النظام الأصلح لبلدنا وهو بالتأكيد غير النظام الانتخابي الحالي".

وأضاف النائب عبدالهادي الحكيم ان"الانتقال تدريجيا في التنافس الانتخابي من انتخاب قوائم الكتل المتنافسة، كونها قائمة (هذا الحزب، أو هذه الكتلة، أو هذا الشخص، ليس إلاّ)، أقول الانتقال تدريجيا من انتخاب (الحزب أو الكتلة) الى انتخاب (البرنامج) الأكثر تحقيقا لمصالح المواطنين، وذلك من خلال وضع شرط في القانون تلتزم كل قائمة انتخابية بموجبه بتحقيق برنامجها الانتخابي المعلن والمصادق عليه مسبقا من قبل المفوضية، على أن لا يتضمن البرنامج أكثر من (٧) وعود انتخابية، خدمية، ضرورية، قابلة للتنفيذ، غير قابلة للتغيير أو التبديل، وإلاّ فإن الكتلة التي تعد ولا تنفذ ستعرّض نفسها للمساءلة والعقاب، ولا تقبل منها الأعذار مهما كانت".

وأكد الحكيم"ضرورة الحرص على عدم إنتاج نسخة مكررة من مجلس النواب الحالي غير المرضي جماهيريا، من خلال تغيير آلية الانتخاب وطريقة احتساب الأصوات".

وشدد النائب المستقل على أن"أعداد (كوتا) المكونات تحسب من عدد مقاعد الإقليم او المحافظة التي يقطن المكون فيها، ولا يضاف مقعد الكوتا إلى عدد مقاعد الاقليم او المحافظة المقررة لها حسب نسبة السكان، لكي لا تحسب أعداد المكونات في الإقليم او المحافظة مرتين".

ورأى الحكيم ضرورة أن"تطرح من أصوات الكتلة أصوات كل فائز بالنظام الفردي فيها (خلافا لقانون رئاسة الجمهورية) كي لا يعاد احتساب أصواته مرتين". وشدد على"ضرورة تقليل عمر المرشح للانتخابات الى (٢٧) سنة من أجل ضخ أكبر عدد ممكن من الدماء الشابة الواعية النشطة في مجلس النواب القادم".

على خلفيّة خبر يتّهم نوّاب الرئيس بالكسب غير المشروع

حزب علّاوي يوجّه انتقادات عنيفة لشبكة الإعلام

□ بغداد / المدى

طالبت كتلة نائب رئيس الجمهورية إياد علاوي بالتحرك لعزل رئيس تحرير صحيفة الصباح ورئيس شبكة الإعلام العراقي على خلفية نشرها خبراً عن احالة نواب رئيس الجمهورية الى القضاء بتهم الكسب غير المشروع.

وشددت النائبة ميسون الدملوجي، عضو ائتلاف الوطنية برئاسة إياد علاوي، على"ضرورة توخي الدقة ونشر المعلومة الصحيحة في جميع وسائل إعلام شبكة الاعلام العراقي"، داعية الى"تشكيل لجنة تحقيقية بشأن خبر نواب معصوم الثلاثة، لمعرفة ملابسات ماحدث ومحاسبة المقصرين".

وقالت الدملوجي، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن"نشر أخبار دون التحقق من صحتها يثير تساؤلات حول حيادية الشبكة"، مطالبة أعضاء اللجنة من أمناء شبكة الإعلام العراقي ورئيسها بـ"تشكيل لجنة تحقيقية سريعة لمعرفة أسباب الخطأ الذي وقعت فيه جريدة الصباح والذي يمس نواب رئيس الجمهورية بإحالتهم الى القضاء لأنه يبدو متعمداً".

واستغربت رئيسة لجنة الثقافة والإعلام البرلمانية بالقول"كيف تمر على إدارة الجريدة هكذا معلومات دون الانتباه لها، خصوصا وان الخبر تم نشره في الصفحة الاولى دونما تحقق من صحته"، معربة عن أسفها"لهذا الخطأ الجسيم بسبب تأخر مجلس أمناء شبكة الإعلام باختيار رئيس تحرير دائم مهني ومؤهل لإدارة جريدة الصباح منذ أشهر رغم كتب التأكيد العديدة التي ارسلت للشبكة من أجل حسم الموضوع وعدم ترك الجريدة الرسمية الاولى من دون رئيس تحرير كل هذه المدة، بسبب الصراعات والفوضى التي تعاني منها الشبكة".

ودعت الدملوجي، شبكة الإعلام الى"الإسراع بتشكيل لجنة عليا للوقوف على الحقيقة ومحاسبة المقصرين بدءاً من الادارة العليا للجريدة وإقصاء المسؤولين الذين لهم صلة مباشرة بالخطأ الذي حصل، ومعرفة المتسبب،لأنها سابقة خطيرة في مضمون إعلام الدولة".

وكانت جريدة الصباح، قد نشرت في عددها أول من أمس الاحد، مقابلة مع رئيس هيئة النزاهة حسن الياسيري، التي تضمنت إحالة نواب رئيس الجمهورية الى القضاء.

ولاحقاً قدمت شبكة الاعلام العراقي اعتذاراً رسمياً الى نواب رئيس الجمهورية، مؤكدة وجود خطأ مطبعي في الخبر الخاص بنواب رئيس الجمهورية.

وفي السياق ذاته، قال حزب الوفاق، الذي يرأسه علاوي، إن الاخير"ومنذ فترة طويلة يرفض أي ظهور صحفي عبر شبكة الإعلام العراقي سواء أكان ذلك من خلال قناة العراقية الفضائية أو جريدة الصباح، لأنه يرى أن الشبكة وتوابعها أصبحت جهوية ودأبت على التحريض في الوقت الذي كان يفترض أن تكون عائديتها إلى شعب العراق الكريم، وهو ما اضطره مرة إلى الشكوى من احد مراسليها الوقحين بسبب سوء تصرفه في مؤتمر صحفي حينها".

وأضاف حزب الوفاق، عبر بيان تلقت (المدى) نسخة منه، ان"استمرار الطواقم المسؤولة في تلك الوسائل الإعلامية، والذين أساؤوا إلى العملية السياسية لم يعد مقبولا استمرارهم بمهامهم وهذه مسؤولية تتحملها السلطة كما يتحملها مجلس النواب الموقر من خلال لجنة الثقافة والإعلام النيابية التي ندعوها لأن تبادر إلى عزل ومحاسبة رئيس تحرير جريدة الصباح وكذلك عزل ومحاسبة رئيس الشبكة".

وتابع حزب علاوي ان"ما صدر اول من امس الاحد، يؤكد إصرار هذه المؤسسة انطلاقا من جهويتها على التطاول على الرموز الوطنية بذريعة الخطأ، متناسية أن ما جرى هو الخطيئة وليس الخطأ، وهو تكريس لانحرافها الواضح".

وحذر حزب الوفاق الوطني من"أن السكوت عن الخطيئة سيكلف البلاد غالياً وسيتسبب بتصدع أوسع وأخطر للعملية السياسية التي استحوذت عليها المحاصصة والتهميش وأخيرا الاستهداف، ومن هنا يتحتم على بعض المسؤولين القيام بإجراءات رادعة تحفظ للعراق وحدته وسلامته وسلامة من رعى العملية السياسية في العراق قبل فوات الأوان".